# من فيض إلى غيض

## الدول المجاورة للعراق توقف تدفق العراقيين الفارين من الحرب والاضطهاد

ملخص..... 1

توصيات..... 4
على جميع الدول التي لها حدود مع العراق..... 4
على الأعضاء الآخرين في الجامعة العربية..... 4
على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة..... 5
على جميع الحكومات المانحة والمجتمع الدولي..... 5

الأردن..... 7

مصـر..... 13

اللاجئـون الفلسطينيون من العـراق..... 17

# ملخص

في الوقت الذي بدأ المجتمع الدولي أخيراً ينتبه إلى وجود ما يقدر بمليوني لاجئ عراقي في الشرق الأوسط، فإن الدول المجاورة للعراق تغلق طرق الفرار، تاركة مليونين آخرين من المشردين داخل العراق وأعداد لا حصر لها من العراقيين الذين آذتهم الحرب وطالهم الاضطهاد محرومين من الحق الأولي في طلب ملجأ آمن في دول أخرى. وفيما يجتمع اليوم مسئولون حكوميون رفيعو المستوى في جنيف بمناسبة المؤتمر الدولي لمواجهة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً داخل العراق والبلدان المجاورة، وهو مؤتمر دعت إليه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن البلدان المجاورة للعراق ترفض إدخالهم فارضة قيوداً مرهقة على جوازات السفر وتأشيرات الدخول، وهي تبني بذلك حواجز فعلية لتمنع تدفق المزيد من اللاجئين. كما أن الوضع القانوني وشروط الحياة لمن تدبر أمر فراره من النزاع المسلح في العراق بات اليوم محفوفاً بمزيد من المخاطر.

وينبغي على المشاركين في المؤتمر ألا يركزوا فقط على توزيع المساعدات الإنسانية على العراقيين الذين تمكنوا من الفرار أو المشردين داخل العراق، بل على دعم الحق، الذي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأن لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلدان أخرى، وذلك من خلال التأكيد على حق العراقيين الذين ما زالوا يناشدون للخروج من العراق هاربين إلى البلدان المجاورة طلباً للأمان. وعلى المؤتمر أن يدعو جميع الدول المجاورة إلى المراعاة الشديدة للمبدأ الأساسي بعدم جواز الإبعاد، بما في ذلك عدم جواز الطرد على الحدود ومنافذ الدخول، وأن تقبل الدول، ولو بشكل مؤقت على الأقل، جميع طالبي اللجوء العراقيين وجميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق والذين يطلبون اللجوء على حدود هذه الدول. ويمكن مراعاة الشؤون الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة، وبشكل جزئي، من خلال تسجيل طالبي اللجوء ومنحهم الوضع القانوني، بالإضافة إلى توفير الوسائل التي تمكنهم من العيش بأمان وكرامة.

وقد زارت هيومن رايتس ووتش مؤخراً الأردن ومصر لتقييم حالة اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين (رفضت سوريا إعطاء تأشيرات دخول لباحثي هيومن رايتس ووتش). ونشرت هيومن رايتس ووتش في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 تقريراً جاء في مائة وست صفحات عن وضع اللاجئين العراقيين في الأردن، بعنوان "معاملة يلفها الصمت: نازحون من العراق ومقيمون في الأردن" (http://hrw.org/arabic/reports/2006/jordan1106/) وتقريراً منفصلاً بعنوان "لا مفر: الوضع الخطير للفلسطينيين في العراق"

(http://hrw.org/arabic/reports/2006/iraq0706/) حول الظروف التي تواجه الفلسطينيين في العراق ومن فر منهم إلى الأردن وسوريا. إلا أنه تطورات هامة حدثت في الأردن منذ ذلك الحين. أما في البلدان الأخرى المحيطة بالعراق، فأعداد اللاجئين العراقيين الذين تم السماح لهم بالدخول ضئيلة ويتم إخفاء حقيقة أوضاعهم بحيث لا يمكن إجراء بحث ذي معنى عنها؛ إذ تبني السعودية حاجزاً عالي التقنية بكلفة 7 مليار دولار على حدودها مع العراق لإبقاء العراقيين خارج حدودها؛ وتتبنى الكويت الموقف القاطع نفسه في رفض العراقيين؛ فقد قال د. أحمد السالم، وهو مسئول رفيع المستوى في وزارة الداخلية السعودية، لـ هيومن رايتس ووتش أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، في إجابة على سؤال حول السياسة المُتّبعة حيال اللاجئين العراقيين، بقوله: "نحن لا نقبل اللاجئين؛ لماذا لا تجد الولايات المتحدة حلاً لهذا الوضع؟" وقد نأت الظروف بكل من تركيا وإيران عن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، في تناقض صارخ مع ما حدث في حرب الخليج عام 1991 عندما شهدت حدودهما تدفق مئات الآلاف من اللاجئين.

ورغم الإجراءات الصارمة التي قد تتخذها لمنع دخول طالبي اللجوء العراقيين، فليست هذه البلدان، التي تتحمل أثر أزمة اللاجئين، هي المسئولة عن خلقها. كما أنه لا يجوز إلقاء مسؤولية تأمين وضمان ملاذ آمن للاجئين العراقيين على كاهل البلدان المُستقبلة لهم وحدها. ولأن الولايات المتحدة و المملكة المتحدة هما اللتان شنتا حرباً تسببت في مقتل الآلاف بشكل مباشر، ونشرت الخوف والمعاناة، والتهجير القسري، وتسببت في حدوث النزاع الطائفي الذي سبب بدوره عنفاً واضطهاداً وتشرداً إضافياً وعلى نطاق واسع، فإن هاتين الدولتين تتحملان مسؤولية خاصة تجاه حياة اللاجئين في المنطقة وأولئك الذين ما زالوا يبحثون عن ملجأ. ورغم أن تطوع الولايات المتحدة المتأخر، لإعادة توطين ما يقارب 7,000 من اللاجئين العراقيين هذه السنة (مع أنه تم التخطيط لقبول 3,500 فقط) ولاسيما الذين باتوا مستهدفين لأنهم يعملون مع القوات الأميركية، يعتبر بداية تحظى بالترحيب، إلا أن هذا العدد يمثل جزءاً ضئيلاً من أعداد اللاجئين في المنطقة، ولا تشكل هذه الخطوة بذاتها مشاركة كافية في حمل هذا العبء، ولا تقدم سوى القليل لحل المشكلة الأوسع. أما المملكة المتحدة فإنها لم تتعهد بقبول حتى العراقيين المعرضين للتهديد بسبب عملهم مع القوات البريطانية في العراق، وقدمت دعماً ضئيلاً جداً لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في المنطقة.

وكما هو الحال في أية أزمة لاجئين، فعلى المجتمع الدولي مسؤولية جماعية في تقاسم العبء الذي لا ينبغي أن يقع فقط على كاهل البلدان التي تصادف أنها تقع على حدود الدولة التي تضخ اللاجئين. وتشير ديباجة اتفاقية اللاجئين لعام 1951 إلى أن "توفير اللجوء قد يضع عبئاً ثقيلاً جداً على كاهل بعض الدول" وبأن حل مشكلة اللاجئين "لا يمكن بالتالي تحقيقه بدون التعاون الدولي." وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الدولي الهام ورفيع المستوى حول وضع اللاجئين العراقيين والمُهجرين داخلياً،

تدعو هيومن رايتس ووتش جميع الحكومات إلى أن تولي اهتماماً خاصاً لمتطلبات اتفاقية اللاجئين، وألا تتصدى فقط لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للاجئين العراقيين والمهجرين داخلياً، وإنما لاحتياجات حماية اللاجئين أيضاً.

وتشيد هيومن رايتس ووتش بالانفتاح والتسامح اللذين أظهرتهما الأردن وسوريا، على وجه الخصوص، تجاه اللاجئين العراقيين عموماً طيلة السنوات الأولى من الحرب، ولا سيما سماحهما لطالبي اللجوء بالدخول والبقاء فيهما. ولا يملك كلا البلدين إلا مصادر محدودة ولديهما احتياجات كثيرة تجاه مواطنيهما وتجاه مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين استضافتهما. ولدى كل منهما أيضاً قضايا أمنية مشروعة ومصالح مفهومة وحقوق سيادة عندما تتعاملان مع مسألة الهجرة وتتوليا إدارتها.

ولكن اليوم يشهد ازدياد في التشدد بشكل واضح من طرف جميع البلدان المجاورة التي لعبت على مضض دور مضيف لهؤلاء اللاجئين. وفي بعض الحالات الخاصة، اتخذت بعض البلدان المذكورة إجراءات صارمة (كانت في بعض الحالات على أساس من التمييز الديني المذموم بشكل خاص) تقوّض بشكل خطير المبادئ الأساسية للجوء الآمن وحماية اللاجئين، وأهمها مبدأ عدم جواز الإبعاد، حيث يمنع القانون العرفي الدولي الإعادة القسرية للأشخاص إلى أماكن قد يواجهون فيها خطر الاضطهاد أو التعذيب أو يواجهون تهديداً خطراً على حياتهم وحريتهم؛ بسبب العنف المنفلت والصراعات المسلحة الدائرة. وينطبق الالتزام باحترام مبدأ عدم جواز الإبعاد على رفض طالبي اللجوء على الحدود ومنافذ الدخول، حيث يخضعهم هذا الرفض إلى مثل هذه الأضرار.

## توصيات

***على جميع الدول التي لها حدود مع العراق***

- المراعاة الدقيقة للمبدأ الأساسي بعدم جواز الإبعاد، بما في ذلك عدم جواز الرفض على الحدود وفي موانئ الدخول.
- قبول جميع طالبي اللجوء العراقيين، واللاجئين الفلسطينيين، واللاجئين الأكراد الإيرانيين المقيمين في العراق، الذين ينشدون ملجأً آمن على حدودكم، ولو بشكل مؤقت على الأقل.
- التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تسجيل جميع اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين.
- توفير إذن إقامة قابل للتجديد ورخصة عمل للعراقيين المُسجلين لدى المفوصية.
- ضمان حق جميع الأطفال، بغض النظر عن وضع إقامتهم، في تعليم أساسي إلزامي ومجاني، كما تنص اتفاقية حقوق الطفل.
- ضمان الالتزام بمبدأ لم شمل العائلة من خلال السماح بخروج أفراد العائلة من العراق ودخولهم البلدان التي يقيم فيها أقرباؤهم وتسهيل هذه العملية.
- على الأردن والكويت والسعودية وسوريا الموافقة على اتفاقية اللاجئين التي تم توقيعها عام 1951 وبروتوكولها الموقع عام 1967، وعلى تركيا إسقاط القيود الجغرافية على الاتفاقية والبروتوكول. وعلى جميع بلدان المنطقة، بالتشاور مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أن تسن قوانين لجوء محلية، وأن تشيد بنى تحتية لمعالجة طلبات اللجوء وتأمين الحماية للاجئين.

***على الأعضاء الآخرين في الجامعة العربية***

- التبرع بسخاء وسرعة سواء بشكل مباشر أو من خلال المفوضية لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين العراقيين والفلسطينيين القادمين من العراق والموجودين في الأردن، وسوريا والبلدان الأخرى التي تشكل الملجأ الأول لهم، وكذلك إلى المشردين داخل العراق.
- التفكير، بروح التضامن الإنساني مع أعضاء الجامعة العربية الآخرين الذين يتحملون العبء المزدوج للاجئين الفلسطينيين واللاجئين العراقيين الآن، وبغية إقناع هذه البلدان بالاستمرار في استقبال اللاجئين العراقيين واللاجئين الفلسطينيين الجدد القادمين من العراق، في تقديم

برنامج ضخم لإعادة توطين اللاجئين، من أجل تقاسم العبء بشكل متساوٍ في هذه المنطقة التي ترتبط بروابط ثقافية وتاريخية عميقة مع الشعبين العراقي والفلسطيني.

***على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة***

- الاعتراف بالمسؤولية الخاصة عن اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين داخلياً، وذلك بتقديم تبرعات سخية وعاجلة سواء بشكل مباشر أو عبر المفوضية لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين العراقيين والفلسطينيين القادمين من العراق والموجودين في الأردن وسوريا والبلدان الأخرى التي تشكل الملجأ الأول لهم، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المشردين داخل العراق.
- المبادرة بإطلاق برامج ضخمة لإعادة توطين اللاجئين ليس فقط للاجئين محددين يتلقون الرعاية الإنسانية الخاصة بسبب علاقاتهم مع الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، بل أيضاً لضمان اللجوء الآمن والحق في اللجوء في البلدان المجاورة.
- تسهيل خروج اللاجئين الفلسطينيين الذين ينشدون مغادرة العراق، بوصفها مسألة ملحة وعاجلة، وتشجيع إسرائيل، في ظل غياب الحل الشامل لمشكلة عودة اللاجئين، على السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق، على الأقل إلى المناطق التي تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً. وتقديم عروض إقامة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لأولئك اللاجئين الذين يعجزون عن العودة إلى موطنهم الأصلي أو لا يرغبون في العودة.
- تأمين ملجأ مؤقت أو دائم، حسب ما هو مناسب، لطالبي اللجوء العراقيين في مناطقكم أو على حدودكم أو عند منافذ الدخول، مع المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم جواز الطرد.
- حث حكومات الدول التي لها حدود مع العراق على عدم إبعاد العراقيين الباحثين عن ملجأ لهم واللاجئين منهم، وكذلك اللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق الهاربين من الاضطهاد والعنف. وفيما تقدمون لهذه البلدان دعماً مالياً ودعماً للإقامة، ينبغي الإصرار بأن تبقى حدودها مفتوحة أمام طالبي اللجوء، وأن يتلقى هؤلاء الفارين من العراق معاملة تتفق مع المعايير الدولية.

***على جميع الحكومات المانحة والمجتمع الدولي***

- تقديم تبرعات سخية وعاجلة، سواء بشكل مباشر أو عبر المفوضية، لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين العراقيين واللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق والمقيمين في الأردن، وسوريا والبلدان الأخرى التي تشكل الملجأ الأول لهم، إضافة لاحتياجات المشردين داخل العراق.

- توفير ملجأ آمن مؤقت أو دائم، حسب ما هو مناسب للاجئين العراقيين والفلسطينيين الفارين من الحرب والاضطهاد في العراق، الذين يبحثون عن ملجأ آمن لهم في مناطق وحدود ومنافذ الدخول لأي بلد، والتقيد الدقيق بمبدأ عدم جواز الطرد.
- ضمان إمكانية الإقامة في بلد ثالث للاجئين العراقيين، واللاجئين الأكراد الإيرانيين، واللاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق؛ وذلك لضمان ملجأ لهم، ولو بشكل مؤقت، في الأردن وسوريا وبلدان المنطقة الأخرى التي تجاهد كي تتكيف مع تدفق اللاجئين من العراق.
- مطالبة حكومات الدول المجاورة بعدم إبعاد طالبي اللجوء العراقيين واللاجئين العراقيين والفلسطينيين القادمين من العراق هرباً من الاضطهاد والعنف. ومع تقديم الدعم المالي واللوجستي لهذه البلدان لإقامة هؤلاء، يجب الإصرار على أن تُبقي هذه البلدان على حدودها مفتوحة أمام اللاجئين وطالبي اللجوء، وعلى أن يتلقى هؤلاء معاملة تتفق مع المعايير الدولية.

## الأردن

يستضيف الأردن الآن قرابة 800,000 شخص عراقي الجنسية، وغالبيتهم العظمى من اللاجئين، مع أن جزءاً قليلاً منهم فقط تم الاعتراف به كلاجئ. ولا يخول منح المرء وضعية اللاجئ أن يصبح لاجئاً؛ فهذه الوضعية، عندما يتم منحها، تعني أن الشخص يستوفي معايير اللجوء، وهو أمر يحدث بالضرورة قبل الاعتراف الرسمي بكونه لاجئ. ولا يعني غياب الاعتراف الرسمي أن اللاجئ أو طالب اللجوء (الشخص الباحث عن الاعتراف به كلاجئ) هو أقل استحقاقاً للحماية.

وتعمد السلطات الأردنية إلى النظر إلى العراقيين نظرات متباينة على اعتبارهم "ضيوفاً" أو "زواراً مؤقتين" أو "أجانب غير شرعيين". والأردن بلد لم يوقع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وليس لديه قانون لجوء أو تدابير خاصة بطالبي اللجوء. وقد بقي، طيلة السنوات الثلاث الأولى من الحرب، متسامحاً إزاء الأعداد الكبيرة من العراقيين التي تعبر حدوده وتقيم في مناطقه، مُفضلاً أن يتجاهل متعمداً هذا العدد من العراقيين، إذ يشيح بوجهه تاركاً العراقيين يعينون أنفسهم بأنفسهم.

إلا أن كلاً الموقفين الشعبي والحكومي تغير بعد شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2005 عندما قام ثلاثة عراقيين بتفجير عدد من القنابل قتلت 60 شخصاً في ثلاثة فنادق شهيرة في عمان. ومنذ ذلك الوقت، شددت السلطات من إجراءات تجديد إذن الإقامة المؤقتة للعراقيين والبقاء في البلد بشكل قانوني؛ وكثفت السلطات من جهود تضييق الهجرة سواء في الداخل أو على الحدود.

والمثير للسخرية أن مواقف الحكومة الأردنية ازدادت تصلباً أواخر عام 2006 ومطلع عام 2007، في رد فعل سلبي واضح إزاء بروز إدراك واهتمام عالمي إيجابي بوضع اللاجئين العراقيين، وظهور البوادر الأولى لاهتمام حكومات من خارج المنطقة بمساعدة الأردن في رعاية أعداد كبيرة ومتزايدة من جموع العراقيين اللاجئين.

وكان للسلطات الأردنية رد فعل سلبي خاصة تجاه تغير سياسة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، حيث قالت هذه المفوضية في الأول من يناير/كانون الثاني 2007، بأنه "نظراً للواقع الموضوعي للنزاع المسلح والعنف المعمم في العراق" وإدراكاً أنه بسبب "العدد الكبير المشمول في ذلك، فإن وضع اللجوء الفردي غير ملائم"، ومن هنا فإن المفوضية "تعتبر هؤلاء الأشخاص لاجئين بحكم الأمر الواقع".

وبناء على شهادات حديثة للاجئين أكدها مسافرون آخرون، كسائقي الشاحنات وسيارات الأجرة، أوقف الأردن تقريباً دخول المواطنين العراقيين عبر الحدود مع العراق وهو يرفض استقبال الكثير من، إن لم يكن معظم، العراقيين الذين يحاولون القدوم على متن الطائرات.

ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2006، يفيد اللاجئون والمسافرون الآخرون بأن المسؤولين الأردنيين يبعدون الرجال العراقيين غير المتزوجين والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و35 عاماً على الحدود. بل إن الروايات الأخيرة تشير إلى أن الأردن يطبق منع الدخول على نطاق أوسع. وفي بعض الحالات يتم رفض استقبال العراقيون في منافذ الدخول لعدم إبرازهم جواز السفر الجديد من نوع G، الذي يصعب تزويره أكثر من الجوازات الصادرة سابقاً. إلا أن العراقيين لا يستطيعون استصداره إلا من وزارة الداخلية بعد دفع مبلغ كبير من المال، وبعد فترات طويلة من الانتظار، يخضعون خلالها للتدقيق السياسي والديني من قبل السلطات المانحة لهذه الجوازات. وفي حالات أخرى، يسأل حرس الحدود الأردني العراقيين عن هويتهم الدينية ويرفضون كل من هو شيعي أو يبدو أنه شيعي. وفي بعض الحالات، يتم منع عراقيين من الدخول مجدداً إلى الأردن بعد مغادرته إلى العراق، مع أن لديهم إذن قانوني بالإقامة في الأردن ويمتلكون وثائق سفر شرعية، مما يتسبب بانفصالهم عن عائلاتهم.

وقال رجل مسيحي من بغداد كان يعمل سائقاً لدى الصليب الأحمر لـ هيومن رايتس ووتش إنه فرّ إلى الأردن هو وزوجته وأطفاله الأربعة في يونيو/حزيران 2006، بعد إصابة أحد أبنائه في انفجار سيارة مفخخة وتلقيه تهديداً مكتوباً يقول "أنت كافر، وزوجتك عاهرة. سنطاردك حتى آخر يوم في حياتك". إلا أن زوجته عادت في الآونة الأخيرة، مع أصغر أبنائها، إلى بغداد؛ لأن والدها تعرض لأزمة قلبية، وحاولا بعد ذلك العودة إلى الأردن عن طريق البر في 27 مارس/آذار 2007، إلا أن حرس الحدود الأردني رفض استقبالهما رغم إبراز وثائق سفر قانونية، وقال الرجل: "قامت زوجتي بإخبار حرس الحدود بأن لها ثلاثة أطفال صغار في عمان، إلا أنهم قالوا لها (قد تكونين لاجئة) وأبعدوها، وأعتقد بأنهم لم يدعوها تدخل؛ لأن أولادها الآخرين موجودون هنا في الأردن".

ويعتبر قيام مسؤول حدود بحرمان امرأة وطفلها من الدخول لمجرد اعتقاده بأنهما لاجئان انتهاكاً للحق في التماس ملجأ آمن له ولمبادئ حقوق الإنسان الأساسية الأخرى. وإذا كان مسؤولو الحكومة يشتتون العائلات عمداً – كما تشير هذه الرواية وروايات أخرى – فإن ذلك انتهاك إضافي للحقوق الأساسية للأسرة والأطفال.

وبعد أن تم طرد هذه المرأة عن الحدود وعادت أدراجها إلى بغداد، حاولت أن تعود بابنها إلى الأردن جوا، لكن مسئول الهجرة في مطار عمان رفض إدخالها قائلا لها بأن الحاسوب يبين أنها تم رفضها على الحدود البرية، وقال زوجها: "ما زلنا نملك إذناً قانونياً بالإقامة المؤقتة في الأردن، وليست علينا أية غرامات"، لكن في الوقت الذي تم فيه إجراء المقابلة، لم يكن لدى الرجل إلا يومين قبل انتهاء صلاحية سند الإقامة المؤقتة.

وقد صلت جواً من بغداد في شهر يوليو/تموز 2006 امرأةٌ سنّية لها من العمر أربعين عاماً، تم قتل زوجها وقُطعت أوصاله أمام ناظريها، ثم تعرضت لمعاملة وحشية، وتم اغتصابها جماعياً من قِبل ثمانية رجال (وقد كشفت لباحثي هيومن رايتس ووتش عن الندبات الموجودة على قدميها وركبتيها وساقيها وظهرها ومعدتها ورأسها ووجهها). وأفادت هذه المرأة بأن سلطات الهجرة الأردنية قبلت فقط اثنين من العراقيين القادمين على متن تلك الطائرة، وأعادت جميع الباقين؛ وتقول المرأة بأن السبب الوحيد الذي جعلهم يسمحون لها بالدخول هو أنها تحمل تأشيرة دخول إلى المغرب على جواز سفرها، وقد أخبرتهم أنها مجرد عابرة للأردن. وروى آخرون مشاكل صادفتهم في المطار، وأخبر شخص عراقي في الخمسينيات من عمره ميسور الحال هيومن رايتس ووتش عن عودته إلى عمان بعد حضوره مؤتمر في المملكة المتحدة، فقال:

> يبدو أن الحكومة الأردنية تغير الأنظمة كل شهرين، فقبل ثمانية أشهر، ذهبت إلى إنجلترا، وفي المطار استجوبتني الاستخبارات الأردنية، إذ قالوا، "أنت عراقي، فلماذا ترجع إلينا؟" أخبرتهم أن زوجتي وابنتي هنا، وما حماني هو أنني أسافر مع شخص أمريكي. ولو كنت وحيدا، فأنا واثق بأنهم كانوا ليبعدوني إلى العراق، وقد دونوا على جواز سفري بأنني أستطيع البقاء لأسبوعين فقط، وأنا الآن موجود هنا بشكل غير قانوني، وهذا الشهر تغيرت السياسة مجدداً، إذ منحوا القليل من العراقيين الذين قبلوهم في المطار تأشيرة عبور لمدة اثنتين وسبعين ساعة فقط غير قابلة للتجديد، وإذا وصلت إلى المطار دون وثائق خاصة، فإن السلطات الأردنية تحتجزك وترسلك إلى العراق.
>
> في السابق كان يكفي لتجديد سند الإقامة أن تذهب إلى سوريا. أما الآن فحتى الذين يذهبون إلى سوريا، لا يمكنهم العودة.

ويؤكد مسافرون آخرون جدد على صعوبة دخول الأردن براً وجواً، وليس فقط لجهة قيود الدخول إنما مخاطر السفر بحد ذاته. وذكر رجل مسن بعمر السابعة والسبعين من النجف لماذا بات وصول

الشيعة الجدد أمراً نادراً. والرجل ذو اللحية الرمادية والمرتدي الثياب التقليدية، لا يعترف بأنه لاجئ، وقد حاول دخول الأردن براً في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006 للعلاج الطبي، إلا أنه تعرض للإبعاد عن الحدود، وأكد أنهم عند الحدود "لا يدعون أحدا يدخل أبداً، ولم يسألوا عن جواز السفر الجديد من نوع G؛ بل أرجعونا وحسب، وقلت لهم إنني قادم للعلاج الطبي، لكنهم رفضوا استقبالي".

وبعد رفض المجموعة على الحدود، عادت إلى بغداد، وكانوا يسافرون في قافلة مؤلفة من شاحنتين كبيرتين مكشوفتين، وهذه الشاحنات هي الوحيدة التي تقود المسافرين إلى الأردن (لا يسمح الأردن للسيارات الخاصة التي تحمل لوحات عراقية مرخصة بالدخول إلى البلد منذ يناير/كانون الثاني 2006). وبعد حوالي 150 كيلومترا من الحدود، أجبرت مجموعة من المسلحين الشاحنتين على الوقوف وأنزلوا المسافرين منها. وسألوا المسافرين إن كانوا سنة أو شيعة، وطلبوا رؤية جوازات السفر، واختبروهم بأن طلبوا منهم أن يتلوا دعوات معينة. وقال الرجل العجوز: "لو رأوا جواز سفري لكنت الآن مقتولا"، وقد أخبرهم بأنه سني وأنه أضاع جواز سفره، ولم يفتشوه؛ وقال إن الجماعة المسلحة أجبرت المسافرين الشيعة أيضاً على الانبطاح أرضاً، وأطلقوا النار عليهم وقتلوهم، باستثنائه هو وزوجته المسنة، وقال: "لعلهم احترموا أنني رجل مسن"، وقد توسل إليهم أن يبقوا على حياة السائق، وهكذا تمكن من العودة إلى بغداد.

وفي 16 مارس/آذار 2006 عاد الرجل وحده جواً إلى عمان، إذ قال "عندما جئنا براً لم يقبلونا، فأتيت بمفردي لأننا كنا نعرف بأنهم لن يقبلونا معاً"، وفي المطار قال بأن السلطات الأردنية أعادت جميع العراقيين الذين كانوا على متن طائرته؛ وبعد أن قدم الدليل على أنه أخذ موعداً للعلاج الطبي وبأنه مكفول من قبل كفيل أردني سيدفع 2,000 دولار لقاء معالجته، منحوه سند إقامة لمدة 3 أشهر، إذ ذكر أنه سيعود إلى العراق براً عندما تنتهي هذه المدة؛ لأن عليه أن يعود إلى زوجته ولا يستطيع تحمل نفقات السفر جواً، وختم حديثه قائلاً: "أنني خائف ولكن لا بد من العودة".

و تم إجبار مهني عراقي مسيحي من بلدة عربية ذات غالبية سنية (تم إغفال ذكر مهنته واسمه واسم بلدته حمايةً لأفراد أسرته التي لا تزال هناك) على الفرار أواخر عام 2006 بعد أن قامت مجموعة مسلحة باختطاف والده، وهو زعيم ديني، وقتله، كما هددوه هو بالقتل، وقال: "تم تهديدي عام 2003 وعام 2004 بوصفي [تم إغفال المهنة]، لكنني بقيت"، وتابع يقول: "أما الآن فالأمر يتعلق بأسرتي، وليس بمجرد أن أخسر حياتي؛ ونحن لسنا خائفين فحسب، إلا أن حدثاً محدداً أجبرنا على مغادرة العراق". وقد وصل، بصحبة أفراد أسرته وزوجته وهم يحملون وثائق السفر خاصة، إلى مطار عمان أواخر عام 2006. وقال الرجل بأن السلطات الأردنية رفضت دخول جميع العراقيين الذين وصلوا على متن الطائرتين يوم وصوله، لكنه تدبر أمر دخوله إلى الأردن من خلال معرفته

بأحد المسئولين، إلا أنه لم يستطع إدخال أسرته، وهو الآن مقيم في الأردن بشكل غير قانوني، وقال: "حاولت إحضار عائلتي في شهر فبراير/شباط، إلا أنه رفضوا دخولهم في المطار"، وقد قام بالتسجيل في مفوضية اللاجئين، ولكنه حين أخبر أحد مسئولي المفوضية بأمر أسرته، أجابه مسئول المفوضية بأنهم عاجزون عن المساعدة لأن أسرته لا تزال داخل العراق، وقال:

> لا أستطيع العودة إلى العراق، فأنا على قائمة الموت، وعائلتي تحت التهديد، وإقامتي في عمان ليست آمنة؛ سوف يعيدونني إلى العراق متى شاءوا، وهذا أمر خطر، إذ دخلت الأردن مرات عديدة قبل أن يحدث هذا، إلا أن الأمر ليس مجرد نزهة، فأنا خاضع لتهديد جدي، والعودة إلى العراق تعني موتي.

وأفادت مصادر مختلفة لـ هيومن رايتس ووتش بأن مسئولي الحدود الأردنية يعيدون الآن بشكل خاص طالبي اللجوء الشيعة، وقال أحد الرجال بأن والديه (أحدهما سني والآخر شيعي) عندما وصلا إلى الحدود الأردنية، سمحوا لوالدته السنية بالدخول ورفضوا إدخال والده الشيعي ووضعوا الختم الأحمر على جوازه (مانعين إياه من الدخول مستقبلاً)؛ ولأنهما لا يريدان الانفصال عن أحدهما الآخر، فقد عادا معاً إلى بغداد، وقال: "اتصلوا بنا من الحدود وهما يبكيان". وشهد لاجئ سني في مصر، اضطهدته الميليشيات الشيعية في بغداد، بأن حرس الحدود منعوا الشيعة من دخول الأردن عندما عبرها في يونيو/حزيران 2006 في طريقه إلى مصر، وقال:

> لم يكن دخول الأردن سهلاً، إذ صادفتنا مشاكل كبيرة على الحدود... لم يدعوا الشيعة يدخلون... وسألوا عن دين كل شخص... إذا قلت أنك سني، تمت الموافقة، وإذا قلت بأنك شيعي لم يقبلوك، وقد سمحوا لنا بالدخول بإذن إقامة لأسبوع واحد، فقط لأن ابنتي كانت مريضة.

وبالإضافة إلى الرفض على المعابر الحدودية وفي المطار، يروي اللاجئون في الأردن أن الشرطة وسلطات الهجرة زادت من حملات المداهمة، حيث تقوم باعتقال الناس في المنتزهات وأماكن العمل، والأحياء التي يحتشد فيها العراقيون، ويبدو أن التوقيف يحدث بحق أعداد كبيرة وأن عمليات الترحيل تتم بسرعة متزايدة.

وروت امرأة عراقية في عمان لـ هيومن رايتس ووتش بأن الشرطة الأردنية أوقفت ثلاث من أصدقائها في 7 إبريل/نسيان، في معمل يعملن به بشكل غير قانوني، وأخذتهم الشرطة بشكل مفاجئ إلى الحدود، وقالت المرأة "حدث كل شيء بسرعة كبيرة"، وتابعت تقول: "يخشى الناس أن يمشوا

في المدينة، حتى بوجود وثائق مفوضية اللاجئين؛ فالشرطة تداهم ليس المعامل وأماكن العمل فحسب، بل ويقبضون على الأشخاص بالتقاطهم من الشوارع".

وقال رجل دين عراقي: "يقبض مسئولو الحكومة على الناس الآن، وقبل بضعة أشهر، كان الرجال الذين يعملون بشكل غير قانوني فقط هم المعرضون للخطر، وكم يؤلمنا أن نرى امرأة يتم اعتقالها من قِبل الشرطة، وهو عار كبير من وجهة نظر شعوب الشرق الأوسط، وفي حي جبل الحسين [حيث يعيش كثير من العراقيين] رأيت الشرطة تقبض على شاب مؤخراً، وكان يصرخ في الشارع: لا أريد أن أتعرض للقتل".

## مصـر

تستضيف مصر حالياً حوالي 150,000 عراقي، وقد اتخذت مصر أيضاً خطوات تعيق وصول مزيد من اللاجئين العراقيين، وأدى ذلك، كما في الأردن، إلى تفريق الأسر، وزاد من حدة القلق عند اللاجئين الموجودين سابقاً فيها، وعمق من حالة اليأس عند الذين ما زالوا في العراق ويحاولون إيجاد طريقة للخروج منه.

وقد درجت السلطات المصرية، حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول 2006، على التجديد الروتيني لتأشيرة الدخول السياحية للمواطنين العراقيين الموجودين في مصر. أما الآن، فقد أصبحت وزارة الداخلية المصرية أكثر تشدداً في تجديد التأشيرات السياحية، وأخبرت العراقيين بأن من يرغب في البقاء في مصر عليه أن يسجل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في القاهرة. ونتيجة لذلك، شهد مكتب المفوضية تزايداً في أعداد طالبي اللجوء العراقيين؛ وبعد حصولهم على الوثائق الصادرة لهم من المفوضية، عليهم الذهاب إلى وزارة الخارجية ليتلقوا رقماً مرجعاً، ومن هناك عليهم الذهاب إلى وزارة الداخلية ليمهروا بطاقاتهم، التي حصلوا عليها من المفوضية، بختم الإقامة.

وبدأت السلطات المصرية، مطلع يناير/كانون الثاني 2007، بفرض إجراءات جديدة مشددة على العراقيين الراغبين بالدخول إليها. وفيما مضى كان يمكن للعراقيين وهم في العراق أن يحصلوا على تأشيرة دخول سياحية عبر تقديم جوازات سفرهم إلى وكالات السفر في بغداد، والتي تأخذ الجوازات إلى القنصليات المصرية في دمشق أو عمان. أما الآن فإن السلطات المصرية تطلب إجراء مقابلة شخصية مع أحد أفراد العائلة على الأقل في تلك القنصليات، مما أدى إلى تناقص الأعداد بشكل كبير، لأن العراقيين لا يستطيعون المجيء إلى سوريا أو الأردن. وبما أنه لا يوجد مكتب دبلوماسي مصري في العراق، فإنه من المستحيل عملياً الآن أن يحصل العراقيون الذين ما زالوا في العراق على تأشيرة دخول إلى مصر.

وقد سببت الإجراءات الجديدة تناقضاً كبيراً في وصول عراقيين جدد، بالإضافة إلى تمزيق العائلات، حيث يتمكن واحد أو أكثر من أفراد الأسرة من الوصول إلى مصر، بينما أفراد الأسرة الآخرين لا يزالون في العراق.

ورغم أن هيومن رايتس ووتش لم توثّق أية حالة أبعدت فيها السلطات المصرية عراقيين تجاوزوا المدة التي تسمح بها تأشيرة الدخول، أو أرجعت إلى العراق أشخاصاً تم رفضهم في المطار، فإن

هيومن رايتس ووتش قد سمعت عن عراقيين قدموا من سوريا والأردن وتمت إعادتهم إلى تلك البلدان. ومع أن الأقارب يروون أن سلطات الهجرة السورية قبلت بالعائدين إليها، فإن اللاجئين في الأردن أفادوا بأن من عاد إلى الأردن قادماً من مصر قد تم توقيفه في المطار وتم ترحيله إلى العراق.

وقال مهندس سني من حي مختلط في بغداد، غادر إلى الأردن بعد أن تفحصت ما سماها "الميليشيا الحكومية"، وثائق هويته على إحدى نقاط التفتيش عندما كان في سيارته مع زوجته وأطفاله وهددوه بأن يوقفوه في الحال: "أرادوا توقيفي لمجرد أنني سني"، وأضاف بأنه كان يرغب بالتوجه مباشرة إلى القاهرة، لكن عملية الحصول على تأشيرة الدخول كانت بطيئة جداً، وقال: "قدمنا طلباً عاجلاً للحصول على جوازات السفر وغادرنا، وحملتنا سيارة أجرة إلى الحدود الأردنية".

وأوضح أنه لم يمكث في الأردن؛ لأن الأردنيين لم يسمحوا له بتجديد إذن الإقامة المؤقتة، وقال: "عليك أن تدفع ما يقارب 1.5 دينار (2 دولار) مقابل كل يوم لا تملك فيه إذن إقامة في الأردن، والأغنياء فقط يمكنهم البقاء في الأردن"، وأضاف: "اخترنا مصر لأنه قيل لنا بأنها أرخص من سوريا والأردن، ولأن سوريا بدأت تشهد وجود بعض الميليشيات، وهناك عمليات اختطاف داخل سوريا، وقد عبر إليها العنف الطائفي".

وقال بأنهم استطاعوا الحصول على تأشيرة دخول مصرية من وكالة سفر في الأردن، واستغرقت العملية قرابة أسبوعين، وسافروا جواً من عمان إلى القاهرة في 3 أغسطس/آب 2006، وقال: "عندما قدمنا من الأردن كنا العراقيين الوحيدين على متن الطائرة، فأغلب العراقيين يأتون من سوريا أو من بغداد مباشرة".

ومع ذلك، أغلقت الإجراءات الجديدة الطريق المباشر من بغداد إلى القاهرة، وقال: "ما زال والداي وأقاربي في بغداد، ولم أسمع شيئاً عن والديّ طيلة أسبوعين أو ثلاثة [فاضت عيناه بالدمع وهو يقول ذلك]. وهما لا يملكان مالاً ليغادرا العراق، ولا يمكنهما الحصول على تأشيرة دخول".

ووصف رجل آخر يعيش في القاهرة نفسه بأنه بعثي علماني من منطقة حديثة في محافظة الأنبار، وغادرها بعد أن اعتقلته القوات الأميركية واحتجزته سبعة أشهر. وقد خشى ما يمكن أن يحدث له لو اعتقلوه مجدداً، وشعر بعدم ارتياح متزايد حيال تنامي قوة كل من الميليشيات السنية والشيعية بسبب ما يراه فيها من تطرف ديني، وهكذا فقد قدم مباشرة من بغداد إلى القاهرة في 1 يونيو/حزيران 2005، وقال إن وضع أقربائه الذين ما زالوا في العراق ليس آمناً. وقال: "كل يوم يتلقون في

المنازل مكالمات تهديد"، وأوضح أن أفراد أسرته يواجهون مصاعب في الحصول على تأشيرات الدخول المصرية، حيث قال: "إنه أمر صعب جداً". ولدى سؤاله من طرف هيومن رايتس ووتش إن كانت أسرته تخطط لمغادرة العراق أجاب: "وإلى أين سيذهبون؟".

وكشف عراقي آخر في أواخر العشرينيات ويعيش في الإسكندرية، عن المصاعب المتزايدة التي تواجه حاملي الجنسية العراقية في الاحتفاظ بالإقامة في مصر وفي الحفاظ على وحدة العائلة أمام التعقيدات المتزايدة المفروضة على الدخول إلى مصر. وكان قد وصل إلى مصر في سبتمبر/أيلول 2006 وحصل على إذن إقامة لشهر واحد، وعندما ذهب لتجديده، بدأت المشاكل:

> بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 بعد عيد الفطر، جاء رجال أمن الدولة إلى بيتي، وأخذوني واستجوبوني عن سبب مجيئي إلى مصر، فقلت لهم بأنني هربت من الحرب في العراق، فأخبروني بأن مصر لا تمنح الإقامة للعراقيين، وطلبوا مني الذهاب إلى مكتب جوازات السفر، فذهبت إلى هناك في مطلع ديسمبر/كانون الأول 2006، فأخبروني بأن طلبي قد قوبل بالرفض، وأرادوا جواز سفري ليختموا عليه بأن علي أن أغادر مصر، فخطفت الجواز وهربت، وأنا الآن موجود في مصر بشكل غير قانوني منذ ذلك الحين، وعندما أغادر مصر سيكون علي دفع غرامة مالية على تجاوز المدة المسموح بها في تأشيرة الدخول.

ولم تنته مشاكل الرجل عند هذا الحد، فقد هربت زوجته وأطفاله إلى سوريا، ويريدون أن ينضموا إليه في مصر. وانتظروا شهراً كاملاً في سوريا لاستكمال إجراءات الحصول على تأشيرة دخول إلى مصر، وفي مطلع مارس/آذار 2007 جاؤوا إلى القاهرة جواً.

كانوا يحملون التذاكر وتأشيرات الدخول، ولكن عندما وصلوا إلى مطار القاهرة، منعهم المصريون من الدخول، واحتجزوهم ليلة واحدة، واتصلت بي السلطات المصرية على هاتفي الخلوي، وكنت وقتها في المطار أنتظر زوجتي وأطفالي، وأعلمتني السلطات بأن عليّ أن أعود إلى المطار في اليوم التالي. واكتشفت أنهم وضعوا زوجتي وأطفالي على متن طائرة وأعادوهم إلى سوريا. وقد قبلتهم سوريا عندما عادوا إليها.

وقرر الرجل أن يذهب إلى سوريا لينضم إلى زوجته وأطفاله، رغم حصوله على مقابلة تسجيل لدى مفوضية اللاجئين في القاهرة في 16 إبريل/نيسان، وقد أظهر تذكرة الطائرة لـ هيومن رايتس ووتش، قائلاً:

هناك كثير من القصص المشابهة لقصة زوجتي وأطفالي. فقد روت لي زوجتي أن جميع العراقيين الذين كانوا معها على متن الطائرة قد تم احتجازهم هم الآخرين في المطار، ومن ثم تمت إعادتهم إلى سوريا. والعراقي الوحيد الذين قبلوا دخوله هو شخص حصل مُسبقاً على الإقامة في مصر.

لماذا تتم معاملة العراقيين على هذا النحو؟ نحن لسنا قادمين لقضاء عطلة، بل نحن هاربون من جحيم العراق، وعلى تلك الدول أن تبقي حدودها مفتوحة؛ فخيارنا الوحيد في العراق هو: إما القتل أو الرحيل.

# اللاجئـون الفلسطينيون من العـراق

نشرت هيومن رايتس ووتش في سبتمبر/أيلول 2006 تقريراً حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق. ولا يزال العنوان الذي حمله التقرير ("لا مفر") صالحاً لوصف حالتهم، وقد وثق التقرير الاستهداف الوحشي للفلسطينيين من قبل ميليشيات شيعية على الأغلب، لكنه أظهر بأن ما يميز الفلسطينيين عن المواطنين العراقيين المهددة حياتهم أيضاً هو افتقارهم الكامل لأي مخرج. وفيما تحول تدفق اللاجئين العراقيين الآن إلى ما لا يزيد عن غيض، فإن خروج اللاجئين الفلسطينيين من العراق - وهم واحدة من أكثر الجماعات تعرضاً للمخاطر في ذلك البلد – ما زال مجمداً تماماً.
وهناك ما يقارب 1200 فلسطيني "مقطعين" بين ثلاثة مخيمات حدودية بجوار الحدود السورية العراقية، وهي: الطنف، في أرض قفر خالية من الناس بين نقاط التفتيش التي تفصل مخرج العراق الحدودي عن مدخل سوريا، والوليد على الجانب العراقي من الحدود السورية، والحول داخل سوريا.

ولم يبق سوى أقل من 100 لاجئ فلسطيني في مخيم الرويشد في منطقة صحراوية نائية أقصى شرق الأردن، على بعد حوالي 85 كيلومتراً من الحدود العراقية. وبالمقارنة مع الفلسطينيين الذين علقوا في العراق أو المنطقة المحايدة، فإنهم "محظوظون" لأنهم وصلوا أولاً في إبريل/نيسان 2003، مع بداية الحرب وقبل أن يغلق الأردن حدوده كلياً أمام الفلسطينيين. وقد خيمت مجموعة تقل عن مائتي شخص من الأكراد الإيرانيين في المنطقة المحايدة بين العراق والأردن، حيث تم حرمانهم أيضاً من دخول الأردن.

وقد سمحت السلطات السورية للاجئين الفلسطينيين الثلاثمائة في مخيم الحول بدخول سوريا في مايو/أيار 2006 بعد أن انقطعت بهم السبل على الحدود الأردنية، ولكن بعد فترة وجيزة من هذا التحول الإيجابي، وفيما مجموعات من الفلسطينيين تفر نحو الحدود السورية، أغلقت سوريا أيضاً حدودها أمام اللاجئين الفلسطينيين.

وهذه السنة، وعقب تصاعد اختطاف الفلسطينيين وقتلهم في بغداد، حاول مئات اللاجئين الفلسطينيين مجدداً الفرار إلى سوريا، إلا أن السلطات السورية رفضت إدخالهم.

وأثناء إعداد هذه الدراسة الموجزة طلبت هيومن رايتس ووتش من السلطات السورية السماح لها بزيارة مخيمات الفلسطينيين العراقيين داخل سوريا، وفي المنطقة المحايدة، وعلى الجانب العراقي

من الحدود. ولم تكتف الحكومة السورية برفض هذا الطلب فحسب، بل رفضت أيضاً تقديم تأشيرات دخول لـ هيومن رايتس ووتش كي تدرس وضع اللاجئين العراقيين.